

في الوقت الذي يتطلع فيه ملايين السوريين المستضعفين بمختلف شرائحهم، النازحين واللاجئين والمثقلين بمعاناة الإثني عشر- عاماً، إلى المجتمع الدولي ومنظومته الأممية في إيجاد حل سياسي عادل ينصفهم ويمكنهم من نيل حقوقهم كأى شعب في العيش بحياة حرة وكريمة، يجد هؤلاء السوريون أنفسهم من جديد مضطرين لمطالبة المجتمع الدولي بما هو دون ذلك بكثير، وفقط لأن ينجح المجتمع الدولي بتمكين هؤلاء السوريين من نيلهم أبسط حقوقهم في استمرار شريان الحياة بعدما قطع أوصالهم وبعثرهم في جغرافية الأرض نظام، مارس كل أساليب الاستعباد والقهر والقتل والتهجير.

لقد اتخذ مجلس الأمن ومنذ ٢٠١٤ قراراً أممياً بالسماح بتقديم المساعدات عبر الحدود للمناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري. وإن هذا القرار ما كان ليُتخذ لولا يقين المجتمع الدولي باستحالة أن يقوم هذا النظام والمتسبب في مأساة ملايين السوريين بتقديم أيّ من مقومات الحياة الأساسية والتي تشمل الرعاية الصحية والوصول إلى مياه نظيفة وغذاء وتعليم.

لقد كان للقرار الأممي ٢٥٨٥ والقرارات السابقة ذات الصلة دوراً هاماً وليس كافياً في الاستجابة لأولويات الاحتياجات للسوريين في شمال غرب سوريا في الحفاظ على حياة الناس بالرغم من تفاقم الاحتياجات وفي ظل الظروف الإنسانية الاستثنائية التي تفتقد أبسط مقومات الحياة والعيش الكريم لمليون إنسان نازح في المخيمات وأكثر من ثلاث ملايين آخرين ليسوا بأفضل حال منهم، لا سيما مع انتشار وباء كوفيد-١٩ وتفاقم الفوضى الدولية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا وآثاره الاقتصادية المستمرة.

إن فشل مجلس الأمن الدولي في جلسته المقررة في ١٠ تموز من ٢٠٢٢ في التجديد للقرار الأممي سيكون له آثار كارثية، وعلى أعضاء المجلس أن يضغطوا بها بوصفهم ضامنين للسلم والاستقرار الدولي وتعزيز حقوق الإنسان. ليس أقل هذه الآثار حرمان ملايين السوريين في شمال غرب سوريا من الحصول على أبسط مقومات الحياة وبالتالي مزيداً من موجات الهجرة والنزوح والفوضى. لقد أثبتت محاولات تمرير المساعدات عبر الخطوط ضعفتها وعدم كفاءتها. فمن جهة هناك فقدان للثقة بين السوريين والنظام الذي سوف يستخدم هذه المساعدات كأداة ابتزاز وتطويع لمعارضيه. ومن جهة أخرى سيستخدم هذه المساعدات لتحويلها لمواليه وهذا ما أثبتته الكثير من تقارير المنظمات الحقوقية. وعلى المجتمع الدولي أن يعي أنه بالرغم من كل دعوات العودة الطوعية، فإن جميع هذه الدعوات باءت بالفشل لتجاهلها الصارخ الحل السياسي العادل.

ومن هنا، فإن المنصة الحقوقية السورية تطالب أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بضرورة تمديد القرار الأممي الخاص بالسماح بتقديم المساعدات عبر الحدود لما له من أهمية في استمرار شريان الحياة لأكثر من خمسة ملايين إنسان، وألا يكون المتضررون من هذا القرار أداة للابتزاز السياسي بين الدول، وأن تضطلع هذه الدول بمسؤولياتها والعمل مع السوريين أصحاب الحقوق لإيجاد حل سياسي عادل ومستدام.

المنظمات الداعمة لبيان المنصة الحقوقية

- وحدة تنسيق الدعم
- الشبكة السورية لحقوق الإنسان
- نقابة المحامين الاحرار بحلب
- نقابة المحامين الاحرار بدمرعا
- الدفاع المدني السوري
- تجمع المحامين السوريين
- شبكة المرأة السورية الانسانية
- محامو حلب الأحرار لبناء دولة القانون
- البرنامج السوري للتطوير القانوني
- منظمة عدالة للمساعدة القانونية
- وحدة المجالس المحلية
- Human Rights Guardians
- نقابة المحامين الأحرار في الجمهورية العربية السورية
- Freedom Jasmin
- مركز الفرات للعدالة وحقوق الانسان
- اليوم التالي
- العدالة من أجل السلام
- فرع نقابة المحامين الاحرار بالرقعة (منطقة نبع السلام)
- وحدة دعم الاستقرار
- صحفيون سوريون من أجل حقوق الإنسان
- منظمة التنمية المحلية LDO
- منظمة السلام والعدالة والتوثيق
- محامون واطباء من اجل حقوق الانسان
- مجلس القضاء السوري
- حراس الطفولة
- مركز جسور للدراسات
- أحياء السلام
- بيتنا
- رابطة الصحفيين السوريين
- الهيئة السورية لقوى الأمن الداخلي
- وحدة دعم وتمكين المرأة
- منظمة منبر الشام
- أمل للإغاثة والتنمية
- ديمقراطيات سوريات
- مركز الكواكبي للعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان
- مجلس محافظة حلب الحرة